

حكيتكا

لمن نشكي؟!

| نبيل الملاح*

كتبت في الأونة الأخيرة عدة مقالات عن قضايا وهموم تتعلق بمعيشة الناس ومعاماتهم، ولم أقف عند وصفها وتشخيصها، بل طرحت أفكاراً وروى لمعالجتها وتجاوزها.

لكن، وللأسف، لم أجد أو أستشعر اهتماماً جيداً بما طرحته وكتبت، رغم أن الأزمة التي تمر بها سورية تتطلب أعلى درجات الحس بالمسؤولية والعمل الجدي والمخلص لتخفيف تداعيات الأزمة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

لقد اتسعت دائرة الفاسدين والانتهازيين والمستفيدين بشكل غير مسبوق، وأصبح هؤلاء غير أبيهن بحساب أو مساملة، مستغلين ظروف الأزمة وما أفرزته من تداعيات كبيرة بين سلطات مؤسسات الدولة. أدت إلى فقدان الرقابة والمحاسبة التي انحصرت إلى حد كبير بمن لا سند لهم.

أصبح المواطن الذي يعاني مشاكل كثيرة وكبيرة في حياته اليومية، غير قادر على أن يشككي لمسؤول صغير أو كبير، فالجميع يتندر بظروف الأزمة وعدم وجود الإمكانيات، وإذا راجع المواطن دائرة من دوائر الخدمات كمرکز طوارئ كهرباء أو بلدية، فيكون الرد: اشكك للوزير، وإذا أراد أن يشككي لدير أو مدير عام، فلن يتمكن من الوصول إلى أحد منهم...!!

إنني أسأل: أين أجهزة الرقابة والتفتيش ومديريات الرقابة الداخلية في الوزارات والمؤسسات؟ لقد اختفى دورها ولم نعد نقرأ في الصحف عن تصديها لحالات فساد أو تلاعب، اللهم ما ندر.

والسؤال الأهم: أين مجلس الشعب الذي أعطاه

الدستور سلطة الرقابة على السلطة التنفيذية؟ فلم نسمع منذ زمن طويل استجواب وزير بشكل جدي، وحجب الثقة عن وزير مقصر أو مهمل ولا أقول فاسد، فهل جميع الوزراء في الحكومة الحالية والحكومات التي سبقتها يؤيدون عملهم على أكمل وجه؟ وهل ما يجري في وزاراتهم والمؤسسات التابعة لها يعينهم وغير مسؤولين عنه؟!

إنني أتكلم من منطلق ما أعانيه أنا وغيري من المواطنين الذين أصبحت همومهم ومعاماتهم أكبر من قدراتهم على التحمل، وسبق ونكرت الاستهتار بشكاوى قدمتها شخصياً - وأنا وزير سابق - فكيف يكون التعامل مع المواطنين الآخرين.

لا بد أن يتحمل أولو الأمر مسؤوليتهم في التصدي لهذه الظواهر السلبية التي باتت تهدد كيان الدولة بمرمتها، ولا يجوز بحالٍ من الأحوال التأخر في ذلك بحجة ظروف الأزمة.

وأقول إن إعادة البناء تتطلب البحث عن رجال دولة أكفاء ومخلصين بغض النظر عن انتمائهم السياسي، وفي الوقت ذاته التصدي لهؤلاء المنافقين والانتهازيين الذين يعيقون أي تقدم أو إصلاح أو بناء، وإن تزايدهم وانتشارهم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفساد وريعته الذين يسعون لإطالة أمد الأزمة حفاظاً على مكاسبهم، بل وجودهم.

إنني أدعو الجميع إلى تحمل مسؤولياتهم والإسراع في القيام بمعالجة القضايا التي تهم الناس، وتخفيف همومهم المعيشية التي تتزايد يوماً بعد يوم.

إن سورية تستحق منا جميعاً أن نحافظ عليها بالعمل الجاد والإخلاص، لتبقى قلب العروبة النابض.

*باحث ووزير سابق

هذا ما يحدث مع المؤمنين صحياً وأطباء شركات التأمين يستغلون المرضى!

نقيب الأطباء: كل طبيب يشعر أن أجوره غير كافية فيفسخ عقده



| حماة - محمد أحمد خبازي

كالمستجير من الرمضاء بالنار هي حال العاملين في دوائر الدولة بمحافظة حماة المشتملين بالضمان الصحي الجماعي بموجب العقود المنظمة بين جهاتهم العامة وشركات التأمين التي تعفتهم رعاية الموظفين صحياً من الحكومة منذ سنوات.

فعند مراجعة العديد منهم للأطباء المتعاقدين مع شركات التأمين يطلبون منهم ٥٠٠ ليرة آجرة معاينة إضافية عما يحصلون عليه من شركات التأمين المتعاقدين معها، وحتجتهم في ذلك أن الغلاء طال كل شيء بينما بقيت أجور معاينتهم ثابتة لا تتغير، وأن شركات التأمين وحقابتهم تقتصصن منهم ما تقتصصانه، ما يجعل أجرتهم زهيدة وغير متناسبة مع الظروف المعيشية الصعبة، فهم يشعرون أيضاً، ويجب أن يعيشوا ويلبوا متطلبات أسرهم الحياتية والمعيشية!!.

أحد الأطباء لم يبق هذه الظاهرة التي استشرت مؤخراً بين زملاء المهنة، وقال منندراً وساخراً من الأجرة التي يتقاضاها من شركات التأمين: أنا لذي خبرة ١٨ عاماً واقاضى معاينة من المرضى العاديين ١٥٠٠ ليرة أما مريض

التأمين بالكاد تصل معاينته إلى ٥٨٠ ليرة بعد خصم من الشركات المتعاقدة ومن نقابة الأطباء، علماً أن كل شيء ارتفع علينا من إصلاح للأجهزة أو شراء وحتى المواد البسيطة من شاش ومواد تعقيم وغيرها.

ومن جهة ثانية نحن نعاني كما يعاني أي مواطن من الظروف المعيشية القاسية بالخصوص غزوان المرعي نقيب الأطباء في حماة يقول: يجب على كل طبيب أو

أي جهة متعاقدة (مخابر - صيادلة) وغيرها الالتزام بشروط العقد ومن يشعر بأن أجوره من الشركات غير كافية فيفسخ العقد أفضل من استغلال المواطن وهذا ما لا قبله أبداً كجهة رقابية فأني شكوى ترد تعاليجها فوراً علماً أنها حتى الآن لم تردنا أية شكوى، ونحن ملتزمون بتعليمات وزارة الصحة بالنسبة للمعاينات وأيضاً بشروط العقد لأننا جميعنا معنيون بإنجاح العمل لإرضاء جميع الأطراف.

ويجب أن تتجاوز السلبات ونعمل على تذليلها فأني عمل لابد من وجود مغصتات أو سلبات تشوبه. وحسب رأسي يجب أن ترتفع قيمة الضمان في البطاقة التأمينية فمثلاً تبلغ قيمة الضمان في بعض البطاقات ٧ آلاف ليرة، وهذا المبلغ أصبح منخفضاً وقليل لا يكفي لشيء، ولكي يشعر المواطن بأن الخدمات التي تقدمها شركات التأمين جيدة يجب رفع ثمنها، وهذا هو الحل الأمثل لإرضاء جميع الأطراف.

بعد اجتماع لمناقشة حالة «السورية للسياحة»

يازجي لـ«الوطن»: شركات أكبر وخطوات مهمة في السياحة الدينية



| فادي بك الشريف

أكد وزير السياحة المهندس بشر يازجي - رئيس مجلس إدارة الشركة السورية للنقل والسياحة المشتركة، وهو أحد برامج الحكومة، ولاسيما أن هناك خطوات تم البدء بها على صعيد شركة الحوالات المائية أو النقل الجوي والتدخل في موضوع النقل الجوي بوجود العديد من الشركاء من أجل زيادة عدد القادمين على صعيد السياحة الدينية وبين الوزير في تصريحه لـ«الوطن»، على هامش ترؤسه اجتماع الهيئة العامة غير العادية للشركة السورية للنقل والسياحة في مقر الوزارة بجسر فيكتوريا، أن هناك خطوات مقبولة في مسار السياحة الدينية، مضيفاً: طموحنا كبير على صعيد السياحة الدينية، حيث إن التدخل سيكون أكبر.

وعن الشحن الجوي والربط بين الشحن والسياحة، بين يازجي أن الوزارة لها دور كبير، كما لحصرف التوفير دور مهم كونه مساهماً في الشركة، مؤكداً أن الوزارة ستلعب دوراً تدخلياً إيجابياً في كل ما يخدم الجانب الاقتصادي، ولاسيما في ظل حاجة الكثير من المصنعين للشحن، معتبراً أنه في حال عدم قيام شركات الشحن بدورها على أكمل وجه، لا بأس أن تقوم الشركة السورية للنقل والسياحة بدور مهم سواء بتحقيق أرباح، أو التدخل لخدمة الاقتصاد، مبيناً أن تتم حالياً دراسة موضوع الشحن مع الشركاء الموجودين بمن فيهم عدد من شركات الشحن بهدف خلق شركات أكبر وتحقيق نتائج مثمرة على صعيد الشحن.

وقال الوزير يازجي: بدأت بموضوع النقل ومن ثم الحوالات المائية، وتم تأسيس شركة كان لها تدخل إيجابي في الاستثمار، كما يتم التحضير لإطلاق شركة خاصة لتقديم الخدمات السياحية في المعبأر الحدودية وفق المقاييس العالمية إلى جانب إقامة مشاريع تعنى بالمواطن والتركييز على الرحلات الداخلية بين المحافظات

من جهته تحدث مدير عام الشركة السورية للنقل والسياحة الدكتور ناصر قديبان عن خدمة يا مرحبا التي تعد الشركة لإطلاقها في المطارات والمناظف الحدودية بين قديبان بأنها تتضمن توفير صالة انتظار، وتصريح بدخول الطائرة مع تسهيلات خاصة في إجراءات الدخول وتخليص الأمتعة، ومن ضمن المزايا إمكان وصول المسافرين قبل ٤٥ دقيقة من موعد المغادرة المقرر بدلاً من انتظاره لوقت طويل قبل الموعد، إضافة إلى خدمة أمال بالضيف والتي تتضمن تقديم رزمة متكاملة من الخدمات التي تشمل المشروبات ووسائل الترفيه والاستجمام في الصالة. بينما يتم الانتهاء من إجراءات السفر، بالإضافة إلى نقل الأمتعة مجاناً وتخليص إجراءات السفر بسرعة وموقف لسيارات المراقفين وتأمين تصريح دخول، إلى جانب تقديم وسائل نقل من وإلى المطار.

٢٠ ألف تحليل شهرياً ينفذها مخبر العيادات الشاملة في درعا مجاناً

| درعا - الوطن

ذكر رئيس اتحاد عمال درعا خلال جولة ميدانية على مجمع العيادات الشاملة في درعا أن القطاع الصحي العام يتحمل أعباء كبيرة من أجل استمرار تقديم جميع الخدمات الصحية والطبية مجاناً للمواطنين، والاتحاد عبر لجانه النقابية على تواصل دائم مع المنشآت الصحية للملاسة الصعوبات ومعالجتها إن وجدت، لافتاً إلى أن موضوع إطعام الكادر المناوب محط اهتمام وستجري متابعته وخاصة أن المجمع يعتبر ريفياً لمشفى درعا الوطني وفيه قسم توليد وأساقف وأشعة وبنابوب في العمل فيها كادر على مدار الساعة.

وبدوره أشار الدكتور أيهم الزريقات رئيس المخبر إلى حجم العمل الكبير الذي يتم تنفيذه، إذ يصل عدد التحاليل شهرياً إلى ما يقارب ٢٠ ألف تحليل وتتراوح كلفة التحاليل للمريض الواحد ما بين ٥ إلى ١٥ ألف ليرة سورية، وهي تتم على أجهزة حديثة جداً وتم معايرتها يومياً من أجل الحصول على نتائج دقيقة، ومن تلك الأجهزة على سبيل المثال جهاز الألبزا الآلي الذي يجري تحاليل التهابات الكبد البوابة والإيزين وبعض الواسمات السرطانية وبعض تحاليله تصل قيمتها إلى ١٠ آلاف ليرة وتتفقد ١٥ تحليلاً هرمونياً مختلفاً يقيم جودة الدم من ٢٨٠٠ إلى ٤ آلاف ليرة

التقصص الحاصل في بعض التخصصات الطبية المهمة وتعويض غير الموجود منها نهائياً من أجل شمول جميع الخدمات الصحية والطبية بما يرفع عبء تكاليفها الباهظة في القطاع الخاص عن المرضى الذين لا تتحمل أوضاعهم المعيشية ذلك ضمن الظروف الرهانة، كما ينبغي النظر بجديّة بضرورة إقرار إطعام الكادر المناوب في المجمع الذي تعامل خدماته المشافي إذ لا يعقل أن يدفع العامل أجره اليومي ثمناً للطعام والذي قد لا يغطي قيمة سنديويشات ففلفل أو بطاطم مع شاي هذا باستثناء أجور النقل العالية التي يتكفلها حين إيباه من مسكنه في المرعي لقر العمل في مدينة درعا وأثناء مغادرته له.

داعيا المواطنين إلى عدم التزاحم

على الصرافات في يوم واحد!!

وزير المالية غير راض عن مستوى

تحصيل الضرائب في السويداء

| السويداء - عبير صيموعة

أكد وزير المالية الدكتور مأمون حمدان أن الواردات الضريبية بالدرجة الأولى يجب أن تكون سليمة بحيث لا تترقب المواطن ولا المكلف وأن تتم الجيابة وفقاً للأنظمة والقوانين لرغد الخزينة العامة للدولة بها. مشيراً إلى أنه جولة أمس على مديرية مالية السويداء ومديرية مال شهباء وفرع المصرف الزراعي التعاوني بالسويداء إلى أن الوزارة دخلت حالياً في مشروع كبير لأتمتة العمل المالي في كل المديريات المالية حيث قطعت مراحلاً عديدة في هذا المجال حيث يحصل المواطن على براءة الذمة في مديرية مالية دمشق خلال دقيقة واحدة، إضافة إلى أن الوزارة ستبدأ بالارشافة الإلكترونية التي لها دور في حل العديد من القضايا.

وبدعا الوزير حمدان مديري المالية والموظفين ومراقبي الدخل إلى ضرورة تطبيق قانون الضرائب السوري، لافتاً إلى أن دور الوزارة ومديرياتها لا يقتصر على الإنفاق فقط وإنما العمل على تحسين الإيرادات وتحسين هذا الجانب، مؤكداً مدى الحاجة لنشر الوعي الضريبي لدى المكلف ومراقبي الدخل على السواء. وأكد حمدان أن توجيهات السيد الرئيس بشار الأسد للحكومة بأن المواطن يجب أن يكون وجهتنا الرئيسية وأن تقييم كل حكومة يكون من خلال ما تقدمه من خدمات للمواطن، لافتاً إلى أن الوزارة اتخذت العديد من الخطوات لتبسيط الإجراءات أمام المواطن ولن يتم فرض أي ضريبة جديدة تمس المواطن بشكل مباشر.

وتتعلق بتعطل الصرافات وصيانتها لغت الوزير إلى أن هذه المسألة تحظى باهتمام الوزارة وهناك متابعة مع المديرين العاملين للمصارف لحل أي إشكاليات أو تقصير في هذا الجانب بشكل مباشر، داعياً للمواطنين إلى عدم التزاحم على الصرافات في يوم واحد، مؤكداً في الوقت نفسه أهمية استمرار أعمال الصيانة لها بشكل مستمر. وفي سؤال لـ«الوطن» عن رأي الوزارة بالتحصيل الضريبي في السويداء أبدى الوزير عدم رضاه في التحصيل الضريبي في المحافظات كافة.

وبدوره أشار محافظ السويداء عامر إبراهيم العشي إلى أن الجولة المفاجئة تأتي في إطار الاهتمام بالمواطنين وتأكيدهم إنجاز معاملاتهم بالسرعة القصوى والحرص على المصلحة العامة والتحصيل الضريبي وتأمين حقوق الدولة بشكل كامل. حضر الجولة المدير العام للهيئة العامة للضرائب والرسوم عبد الكريم الحسين وعضو قيادة فرع السويداء لحزب البعث العربي الاشتراكي ورئيس مكتب الاقتصاد حسن الأطرش.

كلام رسمي جلد

اللاذقية: ٥٧ مخالفة بحق صيدليات

فيما يخص ألبسة البالة المحجوزة والمصادرة ولكنها منوعة من الاستيراد يتم عرضها بالمزايا العلني بقصد إعادة التصدير وفي حال عدم بيعها يتم اقتراح تسليمها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ليصار إلى توزيعها على الجمعيات الخيرية ومعاهد الرعاية الاجتماعية بعد الموافقات المطلوبة وفق مبدأ الصلاحية.

أما بخصوص الأدوية فإن المتبع لدينا سابقاً يتم التصرف بها كبضاعة متروكة أو محجوزة وفق أحكام قرار السيد وزير المالية رقم ٥٢ /ج/ ٢٠١٠ الفقرة ٤ / التي تنص: إن الأدوية الطبية المحجوزة لا تباع ويتم إتلافها حسب الأنظمة والتعليمات النافذة.

وفي حال ثبوت الاستفادة من تلك الأدوية تتم مخاطبة المشافي الحكومية وخاصة المشفى العسكري لبيان حاجتها لها وتسلم إليها بعد الحصول على موافقة السيد وزير المالية.

ولكن حالياً صدر تعميم من السيد وزير الصحة بتاريخ ٢٧ /٦/ ٢٠١٦، ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بتاريخ ٢١ /٧/ ٢٠١٦ يتضمن وجوب جمع الأدوية المصادرة أو المزورة وإتلافها أصولاً نظراً لخطورتها على الصحة العامة ونحن ملتزمون بتطبيق التعليمات كجهة تنفيذية.

مديرية الصحة بكتابتها رقم ٩٢٢٢/ص أفادت بالآتي:

تقوم مؤسسة التجارة الخارجية من خلال فارمكس

إشارة لمادة المنشورة في صحيفتكم الغراء بالعدد ٢٥٢٥ حول الحمضيات والألبسة المستعملة (البالة) والأدوية أفادتنا مديرية التجارة الداخلية بكتابتها رقم ٧ /١٦١٢٧ /٢٥٨٩/٢ تاريخ ٢٤ /١٢/ ٢٠١٦ بالآتي:

المضمون: تقدمت وزارة التجارة الداخلية بخطة لتسويق الحمضيات داخلياً للموسم الحالي إلى السيد رئيس مجلس الوزراء بكتابتها رقم ٩١٩ /١٩٩٩-ص تاريخ ٩ /١١/ ٢٠١٦ وبما أن اللاذقية من المحافظات المنتجة، قامت المديرية بتسخير كل التسهيلات والإمكانات المتوافرة للمزارعين لإنجاح عملية التسويق الداخلي للحمضيات، ونمنعهم موافقات المحروقات لزوم

محافظ اللاذقية

| إبراهيم خضر السالم

باستيراد الأدوية البشرية حسب حاجة الوزارات ومنها وزارة الصحة وحسب حاجة الأسواق من هذه الأدوية التي لا تنتج وطنياً.

إلى يتم إخبارنا كمديرية صحة بوجود أدوية للإتلاف سواء في مستودعات المرفأ أو مستودعات الجمارك. لم يوضح المقال ما أنواع الأدوية المراد إتلافها لتتمكن من الإجابة بحاجتها أو عدم حاجتها. ونضيف إنه يمكن أن يكون سبب الإتلاف انتهاء صلاحيتها مثلاً.

مع شكرنا لجهود الإعلاميين ومتابعتهم للشأن العام